٣٢ – إحاطة مقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا[١]

(١) اعتبارا من الجلسة ٤٩٦٤، المعقودة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، نقحت صياغة البند ''جلسة إحاطة مقدمة من معالي السيد ميرسيا غيوانا، وزير خارجية رومانيا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا'' فأصبحت ''إحاطة مقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا''.

المداولات التي دارت في الجلسات ٤٩٦٤ و ٥١٣٤ و ٥٧٥١ المعقودة في الفترة من ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

في الجلسات ٤٩٦٤ و ٥١٣٤ و ٥٧٥١[٢]، التي أدلى فيها ببيانات ممثلو الأرجنتين، وبلجيكا، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، وغانا، واليونان، وباكستان، والاتحاد الروسي، وسلوفاكيا، والمملكة المتحدة، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي تلك الإحاطات السنوية المقدمة إلى المجلس، شدد الرئيس الحالي للمنظمة على أهمية المنظمة كأداة رئيسية للإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع، وأوضح أولويات المنظمة المتمثلة في الأبعاد السياسية – العسكرية، والأبعاد الاقتصادية والبيئية والإنسانية. وتشمل تلك الأولويات مكافحة الإرهاب، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأنشطة الشرطة، وإدارة الحدود والأمن؛ والأخطار الاقتصادية والبيئية، ومراقبة الانتخابات، والمساعدة على التحول الديمقراطي، ورصد حرية وسائط الإعلام، وتعزيز التسامح والتعليم، ومكافحة الجريمة الدولية، وتعزيز سيادة القانون، ومنع نشوب النزاعات مع التركيز بوجه خاص على كوسوفو[٣] والنزاعات التي لا تزال دون حل كما هو الحال في ترانسدنيستريا، ومولدوفا؛ وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، جورجيا؛ وناغورني كراباخ[٤].

وأهاب الرئيس الحالي بأعضاء مجلس الأمن، لا سيما من يقومون بدور الوساطة في تلك الصراعات أو من يملكون تأثيراً على الأطراف، أن يدعموا جهود المنظمة. وقال إنه يصعب على المنظمات القائمة في ما بين الدول أن تتعامل مع الأطراف من غير الدول، حتى وإن كانت، في بعض الحالات، في مقام السلطات الفعلية. وحث المجلس على ممارسة الضغوط في سياق جهود الوساطة التي تبذلها المنظمة للمساعدة على حل تلك الصراعات الطويل الأمد المذكورة أعلاه[٥].

وأشار الرئيس الحالي إلى أن المنظمة، باعتبارها تنظيماً إقليمياً من منظور الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تركز على توسيع نطاق التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي

(٢) عقدت في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، و ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، و ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.

(٢) عقدت في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، و ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، و ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.

(٣) في هذا الملحق، يستخدم مصطلح ''كوسوفو'' كصيغة موجزة لـ ''كوسوفو، دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود'' و ''كوسوفو، جمهورية صربيا'' دون المساس بالمسائل المتعلقة بالمركز.

(٤) S/PV.4964، الصفحات ٢–٧؛ و S/PV.5134، الصفحات ٢–٥؛ و S/PV.5346، الصفحات ٢–٤؛ و S/PV.5751 الصفحات ٢–٥.

(٥) S/PV.5134، الصفحة ٤.

ومنظمات إقليمية أخرى بهدف تحسين قدرتها على الاستجابة بسرعة وفعالية لمعالجة التحديات الرئيسية المعاصرة[٦]. وفي ذلك السياق، أكد الرئيس الحالي للمجلس دعم المنظمة التام للمبادئ والتوصيات الواردة في القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفي الوقت ذاته إدراك المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن السلم والأمن الدوليين[٧].

وأعرب معظم المتكلمين عن تقديرهم للتعاون بين المنظمة والأمم المتحدة، وأعربوا عن تأييدهم بصورة عامة للأولويات التي حددها الرئيس الحالي خلال الفترة قيد الاستعراض.

(٦) S/PV.4964، الصفحة ٢؛ و S/PV.5134، الصفحتان ٢ و ٣.

(٧) S/PV.5346، الصفحة ٥.

الشرق الأوسط

٣٣ - الحالة في الشرق الأوسط

ألف - قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

القرارات ١٥٥٠ (٢٠٠٤) و ١٥٧٨ (٢٠٠٤) و ١٦٠٥ (٢٠٠٥) و ١٦٤٨ (٢٠٠٥) و ١٦٨٥ (٢٠٠٦) و ١٧٢٩ (٢٠٠٦) و ١٧٥٩ (٢٠٠٧) و ١٧٨٨ (٢٠٠٧) التي اتخذها مجلس الأمن والبيانات التي أدلى بها الرئيس في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

في كل جلسة من الجلسات ٤٩٩٨ و ٥١٠١ و ٥٢٠٥ و ٥٣٣٩ و ٥٤٥٦ و ٥٥٩٦ و ٥٦٩٨ و ٥٨٠٢[١]، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع وبدون مناقشة قراراً قراراً يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترات ستة أشهر على أساس تقارير الأمين العام[٢]. وذكر الأمين العام في تقاريره أن الحالة في القطاع الإسرائيلي - السوري لا تزال هادئة بشكل عام. وأشار إلى أنه، في الفترة من ١٢ تموز/يوليه إلى ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، انطلقت صواريخ من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسقطت بالقرب من مواقع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في منطقة مزارع شبعا[٣].

(١) عقدت في ٢٩ حزيران/يونيه و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٧ حزيران/يونيه و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٣ حزيران/يونيه و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠ حزيران/يونيه و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على التوالي. وخلال تلك الفترة، عقد المجلس، إضافة إلى تلك الجلسات، عددا من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، عملا بالمرفق الثاني، الجزأن ألف وباء من القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). وعقدت تلك الجلسات في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (٤٩٩٦)، و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (٥٠٩٨) و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (٢٠٠ ٥)، و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (٥٣٣٠) و ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (٥٤٥٢) و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (٥٥٨٧)، و١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (٥٦٩٢) و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (٥٧٩٧).

(٢) S/2004/499 و S/2004/948 و S/2005/379 و S/2005/767 و S/2006/333 و S/2006/938 و S/2007/331 و S/2007/698.

(٣) انظر S/2006/938.